



المملكة المغربية
وزارة الداخلية

ضمان جودة نظم تسجيل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية المتعلقة بالولادات والوفيات

البرنامج الوطني لتحديث الحالة المدنية بالمملكة المغربية

الأردن (عمان) – 29 أيار/ مايو 2024

محاوور العرض



المملكة المغربية
وزارة الداخلية

1. المسار التاريخي لمؤسسة الحالة المدنية؛
2. الأهداف الاستراتيجية والعملية للبرنامج الوطني لتحديث الحالة المدنية (PMEC)؛
3. أهم المحطات التاريخية للبرنامج الوطني لتحديث الحالة المدنية؛
4. أورش البرنامج الوطني لتحديث الحالة المدنية؛
5. منهجية تنزيل البرنامج الوطني لتحديث الحالة المدنية؛
6. المسلسل الإلكتروني المعتمد للتصريح/التحيين / التبادل؛
7. المسلسل العام للتدبير المستقبلي للحالة المدنية (أفق 2024).
8. مسار تفاعل خدمات المرتفق / الشركاء ؛
9. دواعي إصدار نص قانوني جديد للحالة المدنية؛
10. أهم مستجدات القانون الجديد للحالة المدنية؛
11. أهم المقتضيات القانونية للسجل الوطني للحالة المدنية؛
12. أهم التقاطعات مع النصوص القانونية ذات الصلة الواردة بالمشروع.

1. المسار التاريخي لمؤسسة الحالة المدنية



المملكة المغربية
وزارة الداخلية

2021

قانون جديد للحالة المدنية

2405 مكتب

ستعرف مؤسسة الحالة المدنية
قفزة نوعية باعتماد القانون الجديد

البرنامج الوطني لتحديث الحالة المدنية،

الإدارة الإلكترونية،
المغرب الرقمي،

الملاءمة مع القوانين ذات الصلة (مدونة الأسرة، قانون الجنسية، تفعيل الأمازيغية، قانون تبسيط المساطر.....)

2002

مستجدات قانون جديد للحالة

- 1 - توحيد النظام بين المغاربة و الأجانب -
- 2 - إلزامية التسجيل داخل أجل 30 يوما
- 3 - منح رسوم الحالة المدنية القوة الإثباتية للوثائق الرسمية
- 4- إحداث دفتر عائلي جديد
- 5- إعطاء الحق للزوجة و المطلقة و النائب الشرعي في الحصول على نسخة من الدفتر
- 6- تمديد النظام إلى الزواج و الطلاق
- 7- اختيار أسماء وهمية لأبوي الأطفال المتخلى عنهم
- 8- تبسيط مسطرة إصلاح رسوم الحالة المدنية
- 9- إحداث لجان إقليمية مؤقتة لإصلاح رسوم الحالة المدنية

2172 مكتب

وزارة الداخلية

1976

صدور ميثاق التنظيم الجماعي و نقل اختصاصات ضباط الحالة المدنية من السلطة المحلية إلى رؤساء الجماعات المحلية

859 مكتب

تطور مضطرد للحقوق والحريات انخراط المغرب في الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان

1958-1959

تمديد النظام إلى جهتي شمال و جنوب المملكة

1950

تمديد النظام إلى المغربية لتسجيل الولادات و الوفيات

1931

تمديد النظام إلى بعض فئات المغاربة فيما يتعلق بتسجيل الولادات و الوفيات

1915

إحداث أول نظام للحالة المدنية بالمغرب خاص بالفرنسيين و الأجانب القاطنين بالمغرب

112 مكتب

الأمانة العامة للحكومة



المملكة المغربية
وزارة الداخلية

2. الأهداف الاستراتيجية والعملية للبرنامج الوطني لتحديث الحالة المدنية

تقريب الإدارة من المرتفق؛

تبسيط المساطر وتجويد خدمات الحالة المدنية المقدمة للمرتفق باعتماد وسائل الاتصال الحديثة؛

تأمين وحفظ معطيات الحالة المدنية حسب المعايير المعمول بها في ميدان الرقمنة باعتبارها ملكا للدولة؛

تقوية قدرات الإدارة والمؤسسات العمومية بوضع قاعدة معطيات وطنية ذات صدقية وموثوقية رهن إشارتها؛

يعتبر السجل الوطني للحالة المدنية اللبنة الأساسية في وضع السياسات العمومية والمخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.



المملكة المغربية وزارة الداخلية

3. أهم المحطات التاريخية للبرنامج الوطني لتحديث لحالة المدنية

مرحلة وضع التصور الأولي

مرحلة التنفيذ وفق خريطة طريق
أولى والخاصة بورش رقمنة
الرسوم المحررة بالسجلات
الورقية بواسطة تطبيق معلوماتي
خاص (ARH)

- تقييم التجربة الأولى
والوقوف على مكامن الخلل؛
- تحيين خريطة الطريق مع
الأخذ بعين الاعتبار الرؤية
المستقبلية للحالة المدنية،
- التواصل حول المشروع.

المرحلة الأولى لتنزيل المنظومة
الرقمية للحالة المدنية (SGEC)؛
- التواصل حول المشروع.

مرحلة تعميم تنزيل المنظومة الرقمية للحالة المدنية بجميع مكاتب
الحالة المدنية داخل المملكة وخارجها؛
- التواصل حول المشروع.

2008 - 2006

الإعلان عن الانطلاقة الرسمية
للبرنامج الوطني لتحديث للحالة
المدنية
(ندوة صحفية 22 ماي 2008)

- تكوين مجموعة عمل للإشراف
على البرنامج.
- تكوين لجنة قيادة البرنامج
- تكوين لجنة تتبع البرنامج

2009 - 2008

- التوقيع أمام صاحب الجلالة على
15 مشروعا في إطار المغرب
الرقمي 2013 من بينها
البرنامج الوطني لتحديث الحالة
المدنية؛
- القيام بتجربة نموذجية صغرى
بعمالة الصخيرات تمارة
(5 مكاتب / مسك 74000 رسم)؛
- القيام بتجربة نموذجية كبرى
بجهة الدار البيضاء
(117 مكاتب / مسك 4,6 مليون
رسم)

2016 - 2014

- الشروع في التنفيذ المتعلق
بورش الأنظمة المعلوماتية
بإطلاق الصفقات المتعلقة
بالجانب التقني؛
- إطلاق بوابة الحالة المدنية؛

2020 - 2016

- إطلاق بوابة الحالة المدنية
(www.alhalalmadania.ma)
- تنزيل المنظومة الرقمية بجهتي
الرباط سلا القنيطرة والدار
البيضاء سطات؛
- إطلاق الصفقات المتعلقة
بالربط المعلوماتي (Cablâge
et interconnexion)
- تجهيز مكاتب الحالة المدنية
بالتجهيزات الضرورية؛
- انطلاق ورش التكوين والمواكبة
بالجهتين؛

2021 - 2020

2020: تعديل المادة 38 من
مرسوم الحالة المدنية وتوقيع
اتفاقية تعاون بشأن التبادل
والإرسال الإلكتروني لمعطيات
الحالة المدنية مع صناديق التقاعد
والحماية الاجتماعية في مرحلة
أولى في إطار ورش تبادل
المعطيات مع كافة الإدارات؛
2021: إعداد مشروع قانون
جديد للحالة المدنية من أجل
عرضه على مسطرة المصادقة.
- إطلاق صفقات الربط المعلوماتي
بمختلف الجماعات

2024-2021

- إصدار ونشر قانون جديد
للحالة المدنية ومرسومه
التطبيقي؛
- رقمنة الإدارة رافعة من أهم
دعامات النموذج التنموي
الجديد وذلك بهدف الوصول
إلى مرحلة تداول **صفر ورقة**.



4. أوراق البرنامج الوطني لتحديث الحالة المدنية

لجنة قيادة برئاسة السيد الوزير
لجنة تتبع برئاسة السيد الوالي المدير العام للجماعات الترابية

الحكامة

1

بوابة إخبارية وتفاعلية منذ 2016 بخدمات
إلكترونية (Pré-déclaration)

نظام تدير الحالة المدنية تم تنزيله ب:
-83 عمالة وإقليم
-1503 جماعة ومقاطعة
-2405 مكتب حالة مدنية

السجل الوطني للحالة المدنية
(المنصة محدثة منذ 2018)

التبادل الإلكتروني لمعطيات الحالة
المدنية مع صناديق التقاعد والحماية
الاجتماعية (تم توقيع اتفاقيات)

جميع جهات المملكة الإثني عشر

الرؤية الشمولية وتنزيل البرنامج

تفعيل تبسيط المساطر
والإجراءات الإدارية طبقا
للقانون 19-55

المنظومة الرقمية
للحالة المدنية
4 مكونات

2

تجهيز مكاتب
مكاتب الحالة
المدنية

3

الربط المعلوماتي والمعدات المعلوماتية بجهة
الرباط سلا القنيطرة وجهة الدار البيضاء-سطات

البرنامج الوطني
لتحديث الحالة
المدنية (PMEC)

4

التكوين
والمواكبة

تكوين جميع العاملين بمكاتب الحالة
المدنية بجهة الرباط سلا القنيطرة
وجهة الدار البيضاء-سطات

ترقيم الرسوم
القديمة
REPRISE DE
L'HISTORIQUE

5

في طور التخزين بجهة الرباط سلا القنيطرة وتتمه
جهة الدار البيضاء-سطات

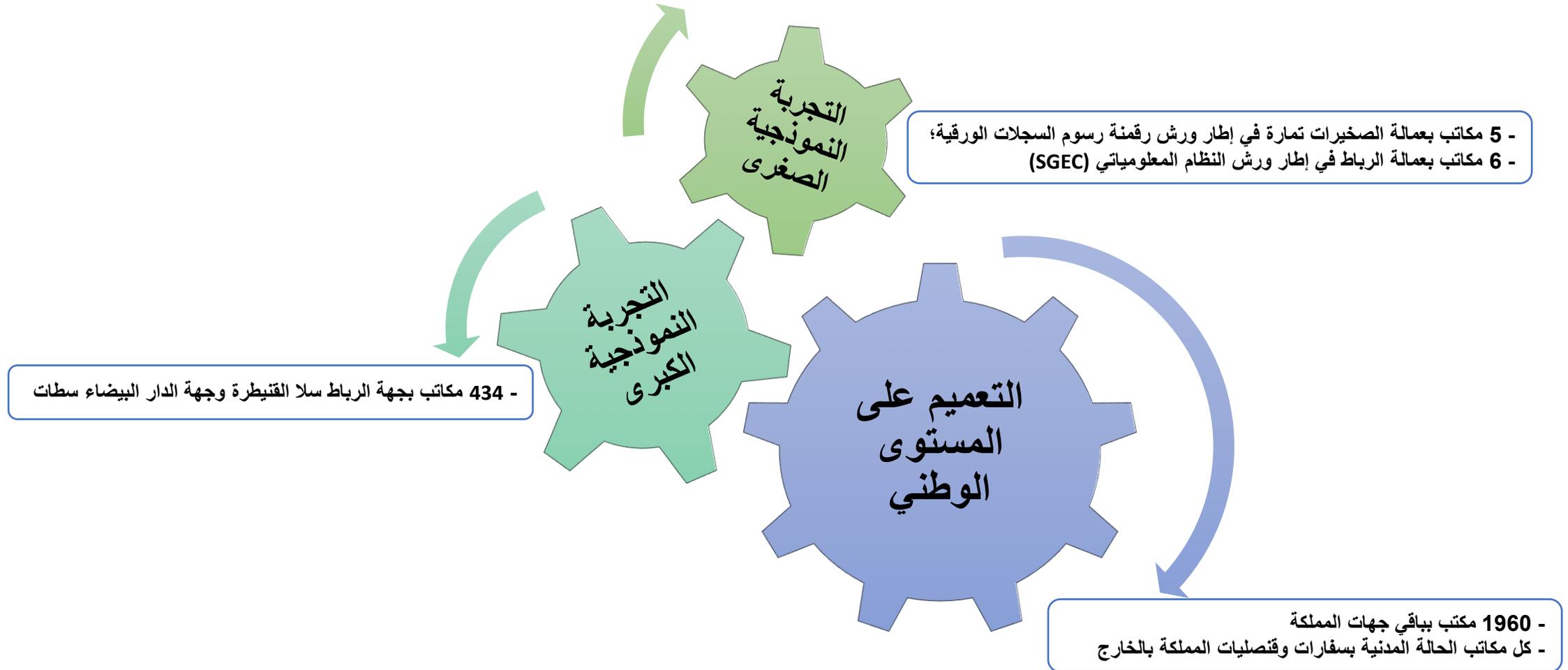
الورش القانوني

6

إعداد مشروع قانون



5. منهجية تنزيل البرنامج الوطني لتحديث الحالة المدنية



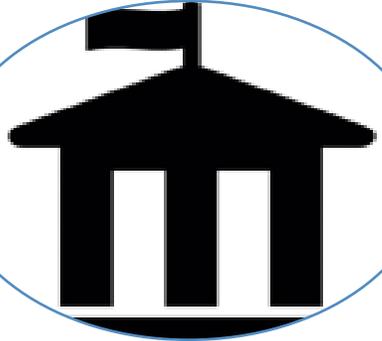


المملكة المغربية
وزارة الداخلية

6. المسلسل الإلكتروني المزمع اعتماده للتصريح / التحيين / التبادل

تفعيل تبسيط المساطر و الإجراءات الإدارية
طبقا للقانون 55-19

الشركاء



خدمات للمواطن مع
الشركاء مرتبطة
بالحالة المدنية

السجل الوطني
للحالة المدنية

مكتب الحالة المدنية
بالمغرب

نظام تدبير الحالة المدنية

مكتب الحالة المدنية
بالقنصليات المغربية
بالخارج

تصريح أولي

المستشفى
(ولادة)

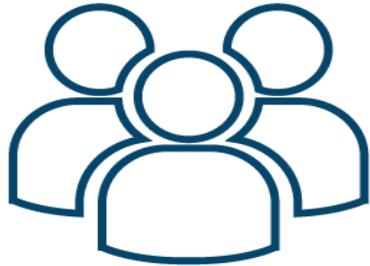
المكتب الصحي
(وفاة)

السلطة المحلية
(ولادة أو وفاة بالمنزل
خاصة بالعالم القروي)

المحكمة
(تنقيح، تحيين)

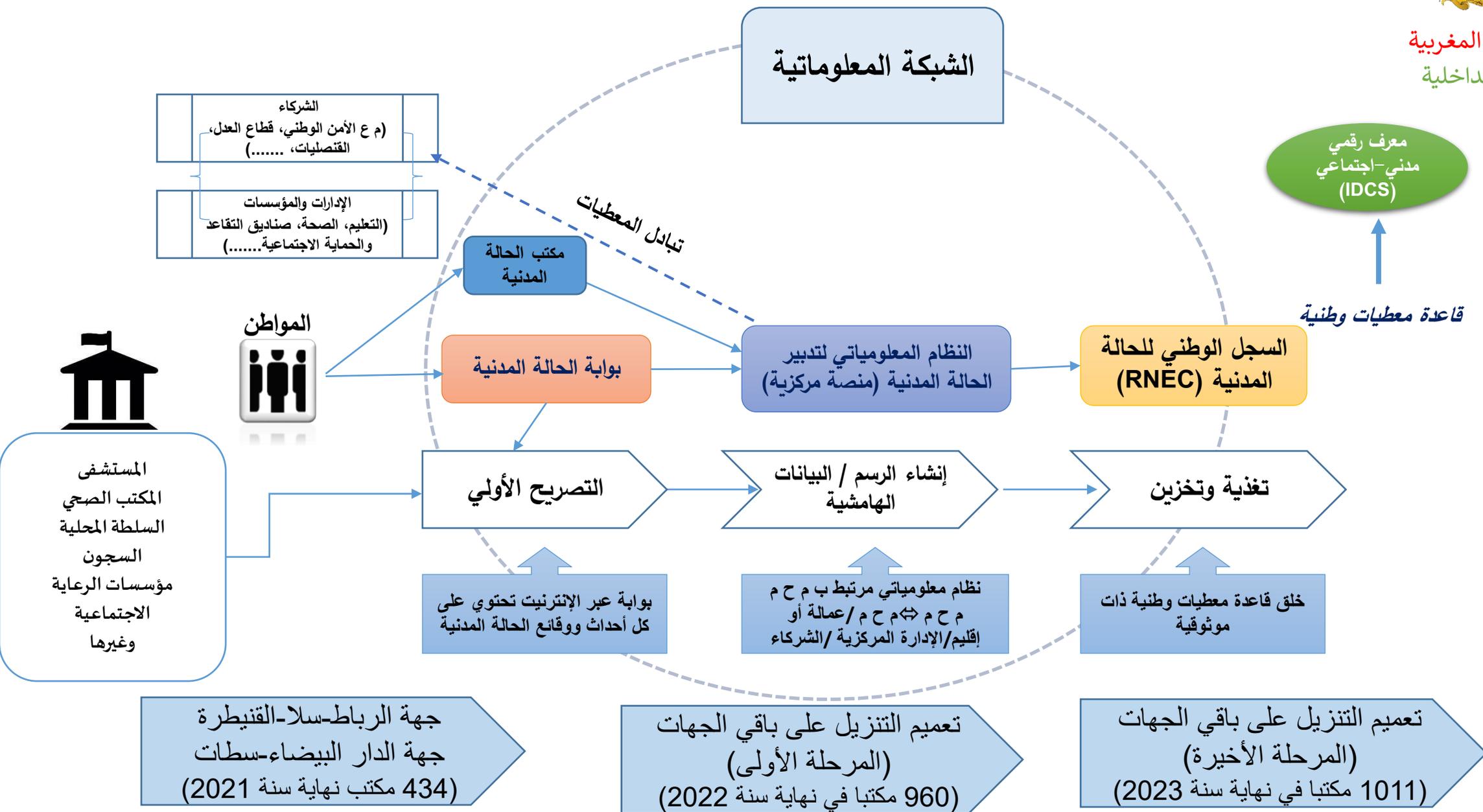
اللجنة العليا
للحالة المدنية
(تغيير، تحيين)

تحيين





7. المسلسل العام للتدبير المستقبلي للحالة المدنية (أفق 2023)



8. مسار تفاعل خدمات المرتفق / الشركاء



المملكة المغربية
وزارة الداخلية



الشركاء

- 1) مختلف الإدارات
 - التعليم
 - الصحة
 - HCP
 - DGSN
 - المحاكم
 - القنصليات.....
 - 2) صناديق التقاعد والحماية الاجتماعية
 - 3) المستشفيات ومكاتب حفظ الصحة
-



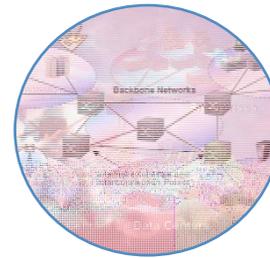
المستوى المركزي

- 1) وحدة الدعم والمساندة
 - تقديم المساعدة للضباط
 - دور التنسيق بين المركز والمستوى الترابي
- 2) تدبير السجل الوطني والأنظمة المعلوماتية
 - تدبير المستعملين
 - تدبير المراجع.....
- 3) وحدة تحليل المعطيات
 - تتبع جداول القيادة



مكتب الحالة المدنية

- 1) فضاء الاستقبال:
 - تقبل التصريحات ومراقبة الوثائق
 - تسليم النسخ
 - خرائطية المكاتب
 - أسئلة وأجوبة.....
- 2) وحدة معالجة الطلبات
 - تحيين الرسوم
 - مراقبة وتصحيح
- 3) ضابط الحالة المدنية
 - المراقبة والمصادقة على الرسوم.....



بوابة الحالة المدنية

- 1) فضاء إخباري:
 - القوانين والمساطر والإجراءات المتعلقة بالحالة المدنية
 - خرائطية المكاتب
 - أسئلة وأجوبة.....
- 2) فضاء الخدمات الإلكترونية
 - التصريح الأولي بالولادة أو الوفاة
 - تتبع الطلبات
 - تحميل الاستمارات



المرتفق

- تصريح بالولادة
 - طلب نسخة من الرسم
 - تضمين بيان الزواج أو الطلاق
 - طلب دفتر عائلي
 - تصريح بالوفاة
 - تغيير الاسم العائلي والشخصي
 - تصحيح الاسم الشخصي والعائلي بحرف تيفيناغ
-



المملكة المغربية
وزارة الداخلية

9. دواعي إصدار نص قانوني جديد للحالة المدنية

مشروع القانون الجديد	النص القانوني الحالي	معايير
<input type="checkbox"/> أي مكتب أو قنصلية يصبح نقطة اتصال لولوج خدمات الحالة المدنية؛ <input type="checkbox"/> ضمان تقريب الإدارة من المواطنين؛ <input type="checkbox"/> جودة الخدمات – السرعة في الأداء.....	مكتب الحالة المدنية للولادة هو نقطة الولوج الأساسية، فغالبا ما يضطر المواطن إلى التنقل إليه لقضاء خدمته	خدمات الحالة المدنية المقدمة للمواطن
<input type="checkbox"/> معطيات الحالة المدنية ممرضة؛ <input type="checkbox"/> معطيات محفوظة ومؤمنة وسهلة الاستعمال..	معطيات الحالة المدنية موزعة على مختلف مكاتب الحالة المدنية، ويصعب استغلالها بصفة آنية	استغلال معطيات الحالة المدنية
<input type="checkbox"/> معطيات ممسوكة من طرف السلطة المركزية على السجل الوطني للحالة المدنية ويمكن استغلالها من طرف مختلف ضباط الحالة المدنية والمؤسسات.	معطيات ممسوكة من طرف ضابط الحالة المدنية وتحت مسؤوليته (رئيس الجماعة أو رئيس البعثة الدبلوماسية)	وضعية معطيات الحالة المدنية
<input type="checkbox"/> تتبع ورصد دقيق لمختلف العمليات المتعلقة بترسيم الرسوم والسجلات؛ <input type="checkbox"/> وثائق محفوظة ومؤمنة ضد التزوير أو الإتلاف.	<ul style="list-style-type: none">• صعوبة تتبع إنشاء أو تحيين الرسوم؛• وثائق غير مؤمنة؛• إمكانية التتبع والتدقيق ضعيفة	تأمين وحماية معطيات ووثائق الحالة المدنية



10. أهم مستجدات مشروع القانون

الاحتفاظ ب :

- الاختصاصات الجوهرية لرؤساء الجماعات-ضباط الحالة المدنية-
- دور القضاء في ميدان الحالة المدنية؛
- دور النيابة العامة في المراقبة باعتبار الحالة المدنية من النظام العام.

❑ إحداث منظومة وطنية رقمية مركزية و سجل وطني للحالة المدنية؛

❑ اعتماد حرف "تيفيناغ" في تحرير بعض بيانات الرسوم للحالة المدنية؛

❑ مأسسة بوابة للحالة المدنية ونظام معلوماتي لتدبير الحالة المدنية؛

❑ إسناد معرف رقمي مدني-اجتماعي (IDCS) عند تسجيل ولادة كل شخص مغربي أو أجنبي مقيم بالمغرب؛

❑ إضفاء القوة الثبوتية على الرسوم الإلكترونية مع اعتماد التوقيع الإلكتروني طبقا للمقتضيات التشريعية ذات الصلة؛

❑ اعتماد التبادل الإلكتروني لمعطيات الحالة المدنية (تزويد المصالح المختصة بمعطيات آنية ودقيقة).

❑ إلزام متصرفي و مديري المؤسسات الصحية المدنية والعسكرية ومكاتب الصحة وغيرها من المؤسسات وكذا السلطات المحلية، القيام

بالتصريح الأولي بالولادات والوفيات عن طريق بوابة الحالة المدنية أو جميع وسائل الاتصال المرتبطة بالمنظومة الرقمية.



المملكة المغربية
وزارة الداخلية

11. أهم مقتضيات القانونية للسجل الوطني للحالة المدنية

- مسك السجل الوطني للحالة المدنية بالمنصة المركزية للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية؛
- اعتبار السجل الوطني للحالة المدنية المصدر الرسمي الوحيد لجميع رسوم الحالة المدنية ومستخرجاتها؛
- إسناد مهمة تدير السجل الوطني للحالة المدنية للسلطة المكلفة بالداخلية، التي تسخر جميع الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة لتسييره؛
- حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي طبقاً للتشريع الجاري به العمل؛
- حماية الأنظمة المعلوماتية المتعلقة بالحالة المدنية من كل تزوير أو تحريف لمضمون قواعد البيانات أو الوثائق أو المستخرجات منها طبقاً لأحكام القانون الجنائي.



12. أهم التقاطعات مع النصوص القانونية ذات الصلة الواردة بالمشروع





المملكة المغربية
وزارة الداخلية

شكرا على تتبعكم